الأنباء
الاحد 5 ابريل 2015

"مضيق باب المندب قضية أمن قومي مصري وعربي"

السيسي عقب اجتماعه بقادة الجيش: لن نتخلى عن الخليج وسنحميهم إذا تطلب الأمر

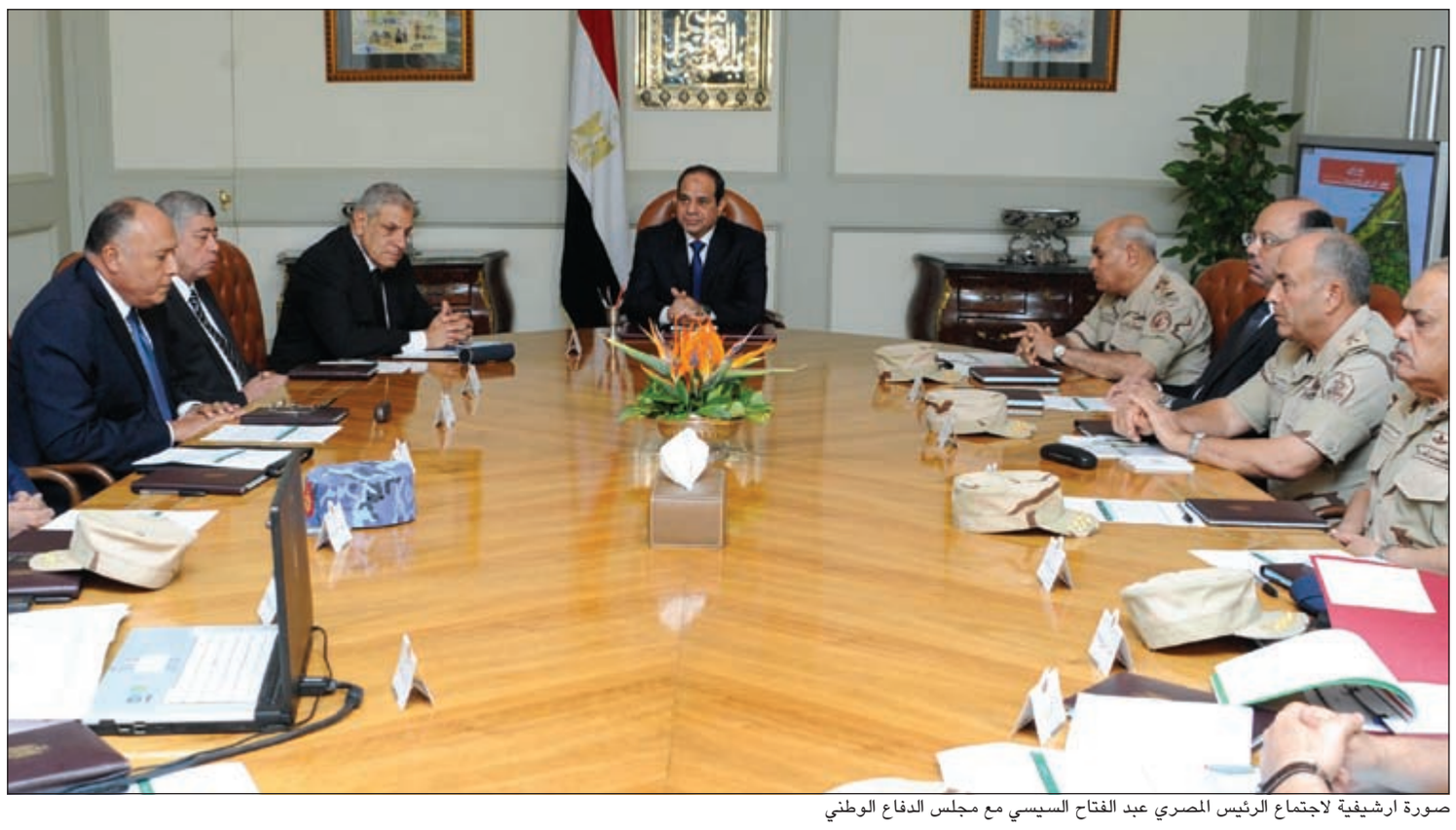
صورة ارشيفية لاجتماع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع مجلس الدفاع الوطني

القاهرة ـ وكالات: قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إن بلاده لن تتخلى عن أشقائها في الخليج، وستقوم بحمايتهم إذا تطلب الأمر.

وأوضح السيسي، في تصريحات للصحافيين، عقب اجتماعه مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة (يضم كبار قادة الجيش)، أن «مصر لن تتخلى عن أشقائها في الخليج وستقوم بحمايتهم إذا تطلب الأمر ذلك».

وأضاف: «مصر تعمل على التحرك في إطار سياسي يجنب الجميع الخسائر».

وأشار السيسي إلى أن «الأمن القومي العربي لن يحمى إلا بالدول العربية مجتمعة»، مضيفا: «مضيق باب المندب قضية أمن قومي مصري وعربي».

وخلال اجتماع الرئيس المصري مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة تم استعراض آخر المستجدات على صعيد تطور الأوضاع الأمنية في سيناء. واستمع الرئيس إلى الإجراءات التي تقوم بها القوات المسلحة من أجل استعادة الأمن والاستقرار فيها. ووفقا لبيان صادر عن رئاسة الجمهورية، أشاد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خلال الاجتماع بجهود القوات المسلحة في التصدي للعمليات الإرهابية والإجرامية في جميع ربوع مصر بالتعاون مع أشقائهم من جهاز الشرطة المصرية، وما يبذلونه من تضحيات فداء للوطن وتحقيقا لأمن الشعب المصري.

وأضاف الرئيس ان أي أحداث إرهابية أو إجرامية لن تثني رجال مصر الأوفياء وأبناءها الشرفاء من القوات المسلحة والشرطة عن مواصلة جهودهم لتأمين الوطن في الداخل والخارج، وتحقيق المزيد من تحسن الأوضاع والسيطرة الأمنية في سيناء.

في غضون ذلك، أكد م.إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء المصري خلال اجتماع عقده مع الأحزاب والقوى السياسية، أن الدولة والحكومة جادتان تماما في إجراء الانتخابات النيابية، لافتا إلى أن الرئيس عبدالفتاح السيسي أكد في كل مناسبة على هذا المعنى.

وأضاف أن الحكومة حريصة على إتمام الانتخابات في أسرع وقت ممكن، وما حال دون إجرائها إلا أسباب تخرج عن سيطرة الجميع.

وقال: «نحن أمام دستور جديد، وتجربة جديدة، ونعمل على احترام الدستور، وإنفاذ أحكامه، ولعلكم تتفقون معي على إكمال البنيان التشريعي على أسس سليمة بتأخير بسيط، أفضل بكثير من سرعة إقامة ذلك البنيان على أسس ضعيفة سرعان ما تنهار».

وأشار محلب إلى أنه يرحب بالاستماع إلى آراء الحضور ورؤاهم القيمة حول مسار الخطوة الثالثة والأخيرة في خطوات خارطة المستقبل، في حضور اللجنة المكلفة من الحكومة بوضع التعديلات التشريعية اللازمة برئاسة المستشار إبراهيم الهنيدي وزير العدالة الانتقالية ومجلس النواب، لافتا إلى أنه قاض جليل، يثق تمام الثقة في صدق نيته وجهده في سبيل إنجاز مهمته مع أعضاء اللجنة الموقرين.

واختتم رئيس الوزراء كلمته الافتتاحية قائلا: «أنا حريص كل الحرص على الوصول إلى توافق وطني وسياسي حول هذا الملف بما يتفق مع أحكام الدستور، والذي يجب أن تدور في فلكه جميع الرؤى والمقترحات، لا سيما أن وجود البرلمان المنتخب هو مصلحة ومنفعة واضحة للجميع، ندعو الله أن يوفقنا جميعا لتحقيقها في اقرب وقت ممكن».

وبدأ الحضور من ممثلي الأحزاب والقوى السياسية، المناقشات، حيث أشاروا إلى أنه أصبح لديهم يقين بنية الرئيس والحكومة وعزمهم إجراء الانتخابات البرلمانية في أسرع وقت، خاصة بعد النجاحات التي تحققت في الفترة الأخيرة، سواء بالمؤتمر الاقتصادي أو القمة العربية، وهو ما يسهم في تثبيت الشرعية الموجودة.

وأضاف بعض الحاضرين أنه لا يوجد أي وطني مخلص يشكك في أداء الحكومة الحالية، ونحن نثني على أدائها، ولكن في الوقت نفسه نحن نحتاج إلى وجود برلمان في الوقت الحاضر، فهذا ضروري.

وخلال المناقشات كانت هناك مطالبات بتعديل إحدى مواد قانون المحكمة الدستورية، بحيث يؤخذ رأيها في قوانين الانتخابات مسبقا، لتحقيق الاستقرار للبرلمان القادم، خاصة أنه سبق الحكم أكثر من مرة بعدم دستورية القوانين الخاصة بالانتخابات.

كما كانت هناك ملاحظات على الحد الأقصى للإنفاق على الدعاية الانتخابية وتمثيل المصريين في الخارج، والتمثيل العادل والمتكافئ، وغيرها من المواد.

وطالب بعض الحاضرين بضرورة التعامل على الوضع الحالي والبناء عليه، بحيث يتم تصحيح العوار الدستوري في المواد المحددة التي حكم فيها فقط، بينما رأى آخرون فتح الحوار بوجه عام على قوانين الانتخابات.

كما تم تقديم طلب بضم أربعة من ممثلي الأحزاب المختلفة إلى لجنة إعداد قوانين الانتخابات.

وفي النهاية أكد وزير العدالة الانتقالية أنه يتم جمع كل الاقتراحات التي تتقدم بها الأحزاب والقوى السياسية، وتعرض على اللجنة المختصة بإعداد قوانين الانتخابات، لتضمينها في القوانين، ولا يتم إغفال أي رأي أو مقترح، كما قام بعض أعضاء اللجنة خلال الاجتماع بالرد على بعض المقترحات المطروحة.

وفي نهاية الاجتماع أكد محلب أن هناك نية وعزما أن تكون الانتخابات البرلمانية في أسرع وقت ممكن، وأن نحترم كل ما ورد في الدستور، وأن تتم الانتخابات في نزاهة تامة.

عباس: اتفاق «إسرائيلي ـ حمساوي» على إقامة دولة في غزة مع ضم أراض مِن سيناء

رام الله ـ د.ب.أ: قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن هناك نظرية اسرائيلية توافق عليها حماس وتنص على دولة في غزة مع زيادة ارض من سيناء المصرية، كاشفا عن حوارات لقاءات بين حماس وإسرائيل بمشاركة كبار من قادة حماس.

وأضاف في حديث لتلفزيون العرب الفلسطيني نشر امس أن عدم حل القضية الفلسطينية انتج حركات ارهابية في المنطقة وهي ستصل الى اسرائيل.

ووصف عباس المبادرة العربية بأنه اثمن وأهم مبادرة للسلام منذ عام 48 حتى اليوم، وعلى الشعب الاسرائيلي ان يفهم ما هي الجائزة التي سيحصل عليها من موافقته على المبادرة العربية والتي تتلخص في اعتراف الدول العربية والاسلامية بإسرائيل.

وتابع الرئيس عباس في رسالة للشعب الاسرائيلي، ان يده ممدودة للسلام، متابعا «لا تقطعوا اليد الممدودة اليكم.. لا توجد عندي مشكلة اجراء مفاوضات مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لأنه يمثل دولة اسرائيل ويدي دائما ممدودة».

وأعرب عن رفضه لإقامة دولة واحدة، مضيفا: «نحن لا نوافق على حل الدولة الواحدة فنحن نريد دولتين واحدة لنا وأخرى لإسرائيل ولست معاديا لليهود وأريد ان التقي بالجميع لأشرح لهم وجهة نظري».

وعن الموقف الأميركي، قال انه لا يشجع ولكن لا يمكن الاستغناء عنه وأن أميركا تعتبر اسرائيل مصلحة وطنية أميركية، مطالبا بتوسيع الوساطة والشراكة في عملية السلام بضم مصر والاردن.

وعن الحرب على غزة في الصيف الماضي، وقال: «عملت كل ما بجهدي منذ اليوم الاول للحرب على غزة من اجل وقفها وحماس لم توافق وبعد اليوم الخمسين جاءني عزام الاحمد حاملا ورقة كتبها بخط يده ناقلا رسالة من حماس تلح فيها على وقف اطلاق النار بلا قيد ولا شرط».

واشار الى ان الدول المانحة اشترطت لإعادة اعمار غزة تحويل الاموال والمواد الخام للسلطة، وحماس وافقت على ذلك وبعد ذلك تراجعت وقالت انه اتفاق خزي وعار لا نقبله.

وحول عملية عاصفة الحزم، قال: « حظيت بإجماع عربي لحماية الشرعية ونحن لسنا خارج الاجماع ونتمنى على العرب الالتفات الينا لان شرعيتنا تعاني من التفكك».

يذكر ان السعودية اعلنت عن انطلاق عملية عاصفة الحزم في السادس والعشرين من الشهر الماضي لمواجهة مجموعات الحوثيين في اليمن بناء على طلب رئيسها عبد ربه منصور هادي للقضاء على «الانقلاب» الحوثي الذي سيطر على معظم مفاصل الدولة بالقوة المسلحة.

وتشارك السودان ومصر والأردن والمغرب اضافة إلى قطر والإمارات والكويت والبحرين.

إرجاء محاكمة قيادات التحالف الشعبي في تظاهرة قتلت فيها شيماء الصباغ

تأجيل أولى جلسات إعادة محاكمة مبارك ونجليه في «القصور الرئاسية» إلى 29 أبريل

صورة ارشيفية من محاكمة مبارك ونجليه

القاهرة ـ الأناضول: قضت محكمة مصرية أمس بتأجيل أولى جلسات إعادة محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك، ونجليه علاء وجمال، في القضية المعروفة إعلاميا باسم «القصور الرئاسية»، إلى جلسة 29 أبريل الجاري.

كما قضت محكمة أخرى بتأجيل أولى جلسات محاكمة قيادات حزب التحالف الشعبي الاشتراكي (يساري)، بتهمة مخالفة قانون التظاهر في المسيرة التي نظموها في 24 يناير الماضي، وقتلت فيها الناشطة اليسارية شيماء الصباغ، برصاص الشرطة، إلى جلسة 9 مايو المقبل.

وبحسب مصدر قضائي، قررت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بأكاديمية الشرطة (شرقي القاهرة)، تأجيل أولى جلسات إعادة محاكمة مبارك ونجليه علاء وجمال مبارك، في القضية المتعلقة باتهامهم بارتكاب جريمة الاستيلاء على أكثر من 125 مليون جنيه (17 مليون دولار تقريبا) من المخصصات المالية للقصور الرئاسية، إلى جلسة 29 أبريل الجاري.

وتعاد محاكمة مبارك ونجليه في القضية، وهم مخلى سبيلهم، بعد قضاء مبارك في السجن الاحتياطي على ذمة القضية مدة تزيد على مدة العقوبة، بينما أصدرت محكمة جنايات القاهرة قرارا في 22 يناير الماضي، بإخلاء سبيل علاء وجمال في القضية، لقضائهما أقصى مدة للحبس الاحتياطي، مقررة قانونا، والتي تبلغ 18 شهرا.

وفي مايو الماضي، قضت محكمة جنايات القاهرة على مبارك بالسجن المشدد لمدة 3 سنوات، وعاقبت نجليه علاء وجمال بالسجن المشدد لمدة 4 سنوات، وألزمتهم جميعا برد مبلغ 21 مليون جنيه (نحو 3 ملايين دولار أميركي)، وتغريمهم 125 مليون جنيه (17 مليون دولار تقريبا)، متضامنين مع باقي المتهمين في القضية (4 آخرين).

وفي 13 يناير الماضي، قضت محكمة النقض (تختص بنظر الطعون على الأحكام)، قبول الطعن على حكم بسجن مبارك لمدة 3 سنوات، ونجليه علاء وجمال (4 سنوات لكل منهما)، في قضية الاستيلاء على أموال القصور الرئاسية.

وتتعلق الاتهامات في قضية القصور الرئاسية بإنشاء مبان وشراء أثاث خاص بنجلي مبارك وسداد ثمنه المقدر بأكثر من 125 مليون جنيه (17 مليون دولار أميركي تقريبا) من موازنة الدولة المخصصة للإنفاق على قصور الرئاسة، وذلك خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2011.

في الوقت نفسه، قضت محكمة جنح قصر النيل (وسط القاهرة) بتأجيل أولى جلسات محاكمة 17 من قيادات وأعضاء حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، لاتهامهم بخرق قانون التظاهر، وإثارة الفوضى، والتورط في أعمال شغب بميدان طلعت حرب في 24 يناير 2015، وهي الأحداث التي شهدت مقتل الناشطة شيماء الصباغ لجلسة 9 مايو المقبل.

وأحالت النيابة العامة المصرية، في 16 مارس الماضي، ضابط شرطة (لم تذكر اسمه)، إلى المحاكمة الجنائية، لاتهامه بقتل الصباغ، كما أحالت قيادات وأعضاء بحزب «التحالف الشعبي» الذي تنتمي له الناشطة إلى المحاكمة الجنائية لمخالفتهم قانون التظاهر، بحسب بيان للنائب العام.

وقال البيان إن قيادات الحزب نظموا تظاهرة من دون إخطار مسبق بالمخالفة للقانون والمشاركة بها والإخلال بالنظام والأمن العام، وهي نفس المظاهرة التي قتلت فيها شيماء.

النائب العام يتهم «الإخوان» بقتل الصحافية ميادة أشرف

القاهرة ـ وكالات: اتهم النائب العام المصري، هشام بركات، عناصر من جماعة الإخوان المسلمين، بقتل الصحافية ميادة أشرف في احداث عنف في القاهرة شهدت مقتل ثلاثة مدنيين بينهم الصحافية في مارس 2014.وقتلت الصحافية ميادة اشرف (23 عاما) برصاصة في الرأس في 28 مارس من العام الفائت في اثناء تغطيتها لأحداث العنف بين المتظاهرين والشرطة في حي عين شمس، شرق القاهرة.وقال بيان للنيابة المصرية ان «النائب العام هشام بركات أمر بإحالة 48 متهما من لجان العمليات النوعية لجماعة الاخوان الإرهابية في القضية المعروفة إعلاميا بأحداث عين شمس وأسفرت عن مقتل الصحافية ميادة اشرف والطفل شريف عبدالرؤوف والمواطنة ماري جورج».

وأشارت النيابة الى ان 35 شخصا سيقدمون للمحاكمة وهم محبوسون احتياطيا فيما لايزال 13 آخرين هاربين. ولم يحدد بعد موعد لبدء المحاكمة.

ووجهت النيابة للمتهمين اتهامات «بقيادة جماعة إرهابية وحيازة أسلحة والتجمهر والقتل العمد والشروع فيه والاتلاف العمدي للممتلكات تنفيذا لغرض ارهابي»، بالاضافة الى الانضمام لـ «جناح عسكري للجماعة الإرهابية بغرض استهداف الإعلاميين لمنعهم من كشف جرائمهم».

حظر النشر في قضية «أجناد مصر» وتأجيلها إلى 19 أبريل

وكالات: قررت الدائرة 14 بمحكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار معتز خفاجي، وعضوية المستشارين سامح سليمان، ومحمد عمار، وحضور إسماعيل حفيظ رئيس نيابة أمن الدولة، وسكرتارية محمد السعيد، تأجيل ثاني جلسات محاكمة المتهمين في قضية التنظيم الإرهابي «أجناد مصر» في القضية رقم 11877 لسنة 2014 جنايات قسم الجيزة لجلسة 19 أبريل، لطلب الدفاع عرض المتهمين على الطب الشرعي، وتجهيز القاعة لعرض الأحراز وحظر النشر في القضية. وقامت المحكمة بفض الأحراز في حضور هيئة الدفاع لعدد من المتهمين، تبين وجود أسطوانات خاصة باعترافات بعض المتهمين عن ارتكاب وقائع تفجير سابقة، وطلب أعضاء عرض 4 متهمين على الطب الشرعي لتعرضهم للتعذيب. وطلب الدفاع عرض المتهم الرابع جمال زكي عبد الرحيم، والمتهم الخامس عبدالله السيد محمد، والمتهم السابع سعد عبد الروؤف سعد، والمتهم العاشر سمير إبراهيم سعد، والمتهم الحادي عشر حسام علي فرغلي، وذلك على الطب الشرعي نتيجة تعرضهم للتعذيب والانتهاكات داخل سجن العقرب. وكان النائب العام المستشار هشام بركات أمر بإحالة 20 من عناصر تنظيم أجناد مصر الإرهابي إلى المحاكمة الجنائية، لارتكابهم جرائم قتل ثلاثة ضباط وثلاثة من أفراد الشرطة وأحد المواطنين وتخريب الممتلكات العامة وحيازة المفرقعات.